الثورة
الاربعاء 18 شوال 1433 هـ الموافق 5 سبتمبر 2012م العدد 17459

دعوات إلى تبني سن محدد للزواج وتعزيز حقوق المرأة

الزواج المبكر في اليمن
مأساة صحية وسكانية
..والصغيرات ضحايا
مضاعفات الحمل والولادة

الثورة / شوقي العباسي

سامية فتاة يمنية تبلغ من العمر ١٤ عاماً، تزوجت في الثانية عشرة رجلاً يزيد عمره عن ضعف عمرها،، سامية تتوق للطلاق من زوجها الذي اعتاد الاعتداء عليها حيث تقول: اعتاد ضربي في شتى أنحاء جسدي ،وذات مرة ضربها الزوج مما سبب لها جروح في رأسها وتأثرت طبلة أذنها من كثرة ضربها في رأسها وخدها بحسب قولها لنا أثناء لقائها .

مثل الكثير غيرها من الزوجات الصغيرات في بلادنا لم تختر سامية الزواج، بل أجبرها أبوها على الارتباط برجل في أواخر الثلاثينيات من عمره مقابل دفع مهر لم يتحاوز المائة والخمسين الف ريال .

بعد عامين ونصف من الإساءات والأذى والضرب والذل ، هربت سامية إلى أمها التي لم تكن قادرة على حمايتها خوفا من زوجها الذي لم يقبل عودة بنته إلى أهلها باعتبار ذلك عيبا يمس بحق العائلة.

انتشار الظاهرة

العنف البدني يعتبر أحد أشكال الإساءات الكثيرة التي يشهدها زواج الأطفال في بلادنا ، فالصغيرات اللاتي يُجبرن على الزواج في سن مبكرة أكثر بكثير من الأولاد الصغار ، ما يجعلهن يتسربن من التعليم، ويواجهن أخطاراً في الحمل أكبر بكثير مما تواجهه النساء البالغات، وكثيراً ما يتعرضن للعنف الأسري.

وتنتشر ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع اليمني حيث يتم تزويج صغار السن وخاصة الفتيات في سن مبكرة حيث تشير التقديرات إلى أن ظاهرة زواج الفتيات القاصرات منتشرة أكثر من الذكور ، إذ تبلغ نسبة الإناث اللواتي تزوجن قبل سن الخامسة عشرة إلى٥٢ ٪ بينما لا تزيد نسبة زواج الأطفال الذكور على٧ ٪ من إجمالي حالات الزواج أغلبها في المناطق الريفية بحسب دراسة صادرة من مركز المرأة والتنمية بجامعة صنعاء، وبحسب الإحصاءات الحكومية وبيانات الأمم المتحدة فإن ٤٨ في المائة من الفتيات اليمنيات يتزوجن قبل بلوغ سن الـ١٨ ، فيما يتزوج بعضهن في سن صغيرة تصل إلى ثماني سنوات، لا سيما في المناطق الريفية.

لا رأي للفتاة

وتقول سلمى إنه لا رأي لهن أبداً في متى ومن يتزوجن، فقد تزوجت في سن ١٦ عاماً ولم أرغب في الزواج وتفاجأت عندما أخبرني والدي بأني قد تزوجت، فأصبت بدهشة بالغة،ما جعلني اترك تعليمي واتحمل مسؤولية زوج وبيت في الوقت الذي لم أكن قادرة على تحمل مثل هذه المسؤولية .

فتيات كثيرات يقلن إنهن لم يقابلن أزواجهن مطلقاً قبل يوم الزفاف ،سمية التي كانت تبلغ من العمر ١٥ عاماً يوم تزوجت، قابلت زوجها للمرة الأولى في ليلة العرس، وكانت لها بمثابة الصدمة خصوصاً وأن زوجها يكبرها بأكثر من خمس عشرة سنة وكانت لا تعلم شيئاً عن الحياة الزوجية ما سبب لها الكثير من المعاناة النفسية والجسدية بحسب قولها .

زواج الأطفال يعني للكثيرات منهن انتهاء الحياة الدراسية والتعليم وتحمل أعباء الحياة والمضاعفات الصحية جراء الحمل والولادة المبكرة . تقول رقية التي تزوجت في عمر ١٦عاماً :أنهيت الفصل السابع وتركت المدرسة بسبب الزواج ،ولم أكن راغبة في الأمر، لكن أبي أجبرني، وقال لي إن التعليم لن يفيدني في شيء وان البنت ليس لها إلا الزوج ،ولم يعد بوسعي الاختيار والآن سأرزق بطفل قريباً ويعلم الله ما الذي سيكون عليه حالي أثناء وبعد الولادة وهل سأقدر على تربية الطفل اذا رزقني الله بعمر طويل أم لا.

اتساع الظاهرة

وترجع أسباب ودوافع الزواج المبكر إلى أن الأسرة تعتبر أن وجود البنت يشكل لها عبئا من النواحي المادية والاجتماعية وأنها متى بلغت سن العاشرة أصبحت بالغة وتبدأ القيود بإحاطتها من كل الجهات تحت عنوان الحفاظ على شرف العائلة ويصبح هّم الأسرة الوحيد تزويجها لأول طالب الزواج بحجة ستر الفتاة وهناك أسباب أخرى للجوء الأسرة إلى الزواج المبكر للفتاة، فالكثير من الفتيات الصغيرات في بلادنا يحملن بعد الزواج مباشرة، وطبقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن خطر الوفاة بسبب الحمل والولادة يكون في أعلى معدلاته بالنسبة الى الفتيات تحت ١٥عاماً ،هذا الخطر لا يتعلق بسنهن فقط، بل أيضاً بعدم اكتمال نموهن البدني، وبسبب انخفاض معدلات تعليمهن وتدهور وضعهن الاجتماعي وعدم معرفتهن بالمعلومات والخدمات الصحية.

وكشفت دراسات عن اتساع ظاهرة الزواج المبكر في اليمن على نحو أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال المولودين جراء هذه الزيجات بالإضافة إلى وفاة بعض الأمهات أثناء الولادة ،وارجع بعض الباحثين انتشار زيجات صغار السن بين الذكور والإناث إلى العادات والتقاليد علاوة على اتساع رقعة الفقر وانتشار الأمية،ويأخذ بعض المهتمين بقضايا الطفولة على الجهات المعنية غيابها عن لعب دور يتناسب مع حجم هذه الظاهرة التي تنتشر بشكل كبير في المجتمع اليمني.

حماية الفتيات

هيئات الأمم المتحدة التي تراقب وتفسر مواثيق حقوق الأطفال والنساء ذكرت بوضوح أن على الدول أن تحدد الـ ١٨ سناً للزواج ،وتشير هذه الهيئات الأممية إلى أهمية تأخير الزواج حتى هذه السن على الأقل لحماية الفتيات من التداعيات الصحية السيئة، مثل الحمل المبكر والولادة المبكرة، وخفض وفيات الأمهات ومعدلات الزيادة السكانية التي يعتبر الزواج المبكر أحد أهم العوامل في زيادة النمو السكاني في بلادنا ومن أجل ضمان إتمام الفتيات لتعليمهن.

واليوم مع دخول بلادنا عهد سياسي جديد ،يجب أن يضمن حقوق الإنسان لجميع مواطنيه، بمن فيهم الفتيات، وأن تُحترم هذه الحقوق وتُراعى قانوناً وممارسة.

يجب أن يعرف الجميع، حكومة ومجتمعاً وأسراً، أن الفتيات لهن الحق في التعليم واختيار الزوج وتقرير إن كن يرغبن في الإنجاب ومتى يتم ذلك، وألاّ يتعرضن للعنف، إنهاء زواج الأطفال في اليمن خطوة مهمة نحو تمكين الفتيات من الحصول على حقوقهن ونحو إتاحة الفرصة كاملة لهن في تحقيق الطموحات والآمال.

الزيادة السكانية والأوضاع الاقتصادية تخطف فرحة الأسر الكبيرة وتضاعف نفقات تكاليف الدراسة

لا شك بأن الزيادة السكانية لها ارتباط وثيق بالفقر لأن زيادة أفراد الأسرة يدفع بها إلى إنفاق قيمة مضاعفة ، وأساس المشكلة السكانية زيادة عدد أفراد العائلة، وإذا لم تقدر الأسر خاصة الكبيرة منها على توفير الإمكانات المادية والعملية التي تكفى احتياجات هذه العائلة من مأكل ومشرب ومسكن وملبس وتعليم ورعاية صحية وغيرها، فكيف يكون حال الأسرة الفقيرة؟

تحقيق/ نورالدين القعاري

ونحن في بداية ترم جديد يستعد فيه الطلاب للدراسة.. لاحظ وقدر كل أب لم يقم بتنظيم أسرته على النحو المطلوب، لأنه لم يستطع في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة توفير كافة الإمكانيات العائلية كما يجب أن تكون متوفرة مثل الملبس والتعليم والرعاية من جميع النواحي.. ولو أننا لاحظنا أن هناك فرقاً كبيراً في التنظيم لا يدركه الكثيرون ممن لا يقوم به من تحقيق حياة أفضل للأبناء وعيش كريم وتعليم وافر وصحة متكاملة.. ولن تأتي هذه الطريقة إلا بالسيطرة على الزيادة السكانية.

الأسر الكبيرة

لم يكن يدرك قاسم الريمي (سائق أجرة) الذي يعول تسعة من الأبناء أنه في بداية كل فترة دراسية يعجز عن توفير ملابس الدراسة ومستلزمات التعليم لكل أبنائه حيث يقول: توفير الملابس ومستلزمات الدراسة واجب يجب أن يدركه كل أب، لكن العام الحالي لم أستطع توفيرها لأولادي لأن الأسعار فاقت التوقعات..

التقصير في التعليم

عامر محمد، ليس بأحسن حال هو وأولاده الستة فقد تحمل حزن أطفاله الذين لم يفرحوا ولم يشعروا بالسعادة التي غادرتهم لعدم مقدرته على توفير متطلباتهم قائلاً: راتبي خمسون ألف ريال لا أعلم أين أذهب به، فعندي التزامات في إيجار المنزل، بالرغم أن هذا المبلغ لا يكفي قيمة المأكل فما بالك بالتجهيزات المدرسة، وأضاف بأن الأسرة كلما كانت كبيرة كلما نقصت حصتها من التعليم على حد وصفه: لم أعد أقدر على توفير وقت كافٍ لمساعدة أولادي ومتابعتهم حتى في العملية التعليمية ومراجعة ما يدوسونه ومتابعتهم أين يذهبون أو أين يقضون بقية وقتهم لانشغالي عنهم بتدبير معيشة الأسرة.

مخاطر الزيادة

أما محمد سعد فيرى أن من الأسباب السكانية المؤثرة على المجتمع اليمني هي الزيادة السكانية التي تظهر بشكل ملحوظ والعوامل التي ساعدت عليها هي ظاهرة الزواج المبكر حيث يقول: كما هو معروف بأن ظاهرة الزواج المبكر هي من أبرز موروثات القيم الاجتماعية الضارة للمرأة والمجتمع عامة، فمشكلة الزواج المبكر هي مسبب رئيس لارتفاع نسبة الأمية بين النساء في اليمن، ومسبب لمشكلة ارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال ومشكلة ارتفاع معدل الخصوبة وغيرها من المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام تنمية المجتمع وتطوره..

مضيفاً: إذا علمنا ما تناقلته وسائل الإعلام عن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان السنوي عن حالة سكان العالم؛ بوصول عدد سكان العالم لسبعة مليارات نسمة.. خاصة وأن من أوصل سكان العالم إلى سبعة مليارات نسمة هي طفلة من صنعاء ولدت في مستشفى الثورة العام التي أوصلت عدد سكان العالم لسبعة مليارات نسمة..

نظرة شرعية

أما من الناحية الشرعية في عملية تنظيم الأسرة والنسل ، يأسف مدير الأوقاف والإرشاد بمنطقة شعوب الشيخ خالد علي الصاحب بسبب أن البعض يتصور أن الحديث عن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة اعتراضاً على إرادة الله وذلك لأنه يفهم أن المعنى من ذلك هو منع الحمل بصورة مطلقة حيث يقول: من المؤسف أن البعض يتصور حينما نتكلم عن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة أن في ذلك اعتراضاً على إرادة الله وذلك لأنه يفهم أن المعنى من ذلك هو منع الحمل بصورة مطلقة وهذا لا يوافق الشرع والدين على الإطلاق وضرورة كثرة الإنجاب وينسى أو لا يعلم أن ورود (فإني مكاثر بكم الأمم) لم يكن بقصد زيادة عدد الأولاد عند الفرد بقدر ما كان رداً على من يريد زوجة لا تلد أصلًا، وكما جاء في الحديث المروي عن معقل بن يسار أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إني ظفرت بامرأة ذات حسن وجمال وأنها لا تلد أفأتزوجها؟ قال «لا» ثم أتاه الثانية فذكر له ما ذكره في المرة الأولى فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لا» ثم أتاه المرة الثالثة فقال له النبي (تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم) رواه النسائي.

لذا جاء الإسلام بقواعد إصلاحية تضمن مصالح الناس كافة فلم يترك أمراً إلا تناوله ولا ناحية تدبير إلا اهتم بها ولا صغيرة ولا كبيرة إلا عالجها فكان نظاماً عاماً وقانوناً شاملاً تناول الإنسان في صحته ومرضه وطوارئه وعاهاته وعالج شئونه وأموره لما فيه خير الإنسان وسعادته ولاسيما مسألة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، فالإسلام دين النظام والانتظام، القاعدة الشرعية تقول: لا ضرر ولا ضرار. ولقد بين الله تعالى في كتابه الكريم الوقت الكافي الذي يضمن للزوجة الصحة والسلامة وتستريح فيه أثناء هذه الفترة وتستعيد صحتها البدنية، قال الله تعالى: ((والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين)) فترة الحولين لتستريح المرأة حديثة الولادة من مشقة الحمل والوضع فقد بين سبحانه وتعالى تلك المشقة بقوله تعالى: ((ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرهاً ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا))، فمعنى كرها أي مشقة وعناء فحق المرأة أن تأخذ حقها من الراحة بعد العناء والتعب كون الحمل المتتابع والوضع قد يؤدي إلى هلاك المرأة أو موتها والحفاظ على النفس من ضروريات الدين الخمس كما هو معلوم وهي (الدين والنفس والعقل والعرض والمال).

ورشة عمل خاصة بصياغة الرسائل الصحية للتوعية بمخاطر الزواج المبكر بصنعاء

الثورة /

تتواصل في وزارة الصحة العامة والسكان فعاليات ورشة العمل الخاصة بصياغة الرسائل الصحية للتوعية بمخاطر الزواج المبكر التي ينظمها على مدى سبعة أيام مشروع تحسين معيشة المجتمع التابع للوكالة الأمريكية للتنمية بالتنسيق مع الإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة الصحة .

وتهدف الورشة التي قدمت فيها دراسة ميدانية نفذت في محافظات إب –حضرموت الساحل الحديدة – وذمار حول المخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن الزواج إلى إكساب المشاركين معارف ومعلومات حول مخاطر الزواج المبكر وكذا الخروج بدليل توعوي يحتوي على (١٢) رسالة توعوية أساسية حول قضية الزواج المبكر والسن الآمن للزواج للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة كأداة معالجة بالاعتماد على رسائل الدليل.

وأوضح مدير عام تنمية المرأة بالوزارة الدكتورة كريمان منصور راجح، أهمية هذه الورشة التي ستخرج بنتائج ورسائل توعوية في دليل خاص بالتوعية المجتمعية وتوضيح الأخطار الناجمة عن الزواج المبكر ورفع مستوى الوعي الاجتماعي وتوضيح الحقائق العلمية والمخاطر الصحية للزواج المبكر ومشاركة أبناء المجتمع في نشر المفاهيم الأسرية وغرس الثقافة الصحية للأسرة من خلال البرامج الأسرية المتواصلة والتوعية المأمونة.

إلى ذلك أوضح الأخ الدكتور مروان طاهر منسق مشروع الزواج المبكر أن الورشة تهدف إلى البدء بتدشين فعالية الزواج المبكر في مشروع خدمة المجتمع الذي ستكون أهم مخرجاته دليل الرسائل التوعوية بمخاطر الزواج المبكر ونشر نتائج الدراسة في خمسة مؤتمرات علمية في مراكز خمس محافظات يمنية هي عدن وتعز والحديدة وإب وأمانة العاصمة.

وتأتي هذه الورشة من اجل صياغة رسائل صحية مركزة للتوعية بمخاطر الزواج المبكر استنادا إلى دراسة أجرتها وزارة الصحة العامة والسكان بالتعاون مع جامعة صنعاء وممولتها الوكالة الأمريكية للتنمية وشملت عدداً من المحافظات المستهدفة لمعرفة أسباب ومخاطر الزواج المبكر في اليمن.

وبحسب الدكتورة أمة الطيف أبو طالب الأستاذ مساعد بكلية الطب في جامعة صنعاء معدة الدراسة فإن الدراسة اعتمدت على نوعين الأول دراسة مقطعية من خلال مقابلة الفئات المستهدفة باستخدام استبيان أثناء حضور المستهدفات إلى المستشفى للاستفادة من الخدمات أثناء جمع البيانات والثانية من خلال دراسة استرجاعية لسجلات غرفة الولادة في نفس الموقع خلال العام ٢٠١٠م لمن حضرن المستشفى لولادة أو التنظيف أو الخياطة أو لأي أسباب أخرى .

وبحسب نتائج الدراسة التي شملت ١١٠٠م النساء أن ٩٤٪ من النساء المبحوثات تزوجن في عمر ١١–١٨سنة ،٣٨٪ منهن تزوجن بين عمر ١٣ – ١٥ سنة بينما ٥٥,٣٪ منهن تزوجن في عمر١٦–١٨سنة،وبحسب الدراسة فإن حوالي ٤٪ منهن إما مطلقات أو أرامل أو منفصلات عن أزواجهن.

وتشير الدراسة إلى أن ٨٧٪ من النساء المبحوثات لا يؤيدن الزواج قبل ١٨ سنة، وعبرت تلك النساء عن معاناتهن جراء الزواج المبكر منها الأضرار الصحية للحمل المبكر وعدم القدرة على تربية الأطفال والحرمان من التعليم بالإضافة إلى عدم الوعي بمشاكل الزواج والحمل والصعوبة في التعامل مع الزوج .

الزيادة السكانية هل ستجبرنا على تطبيق برنامج تنظيم الأسرة

شوقي العباسي

تصطدم مسألة تنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية في بلادنا بالموروث الشعبي المكون من عادات وتقاليد راسخة لسنا بصدد النقاش حولها ،إلا أن الثابت أن تنظيم الأسرة عبر المباعدة بين المواليد لم يحقق أحد أهدافه المتمثل بخفض معدل نمو السكان بهدف تحسين مستوى الحياة والصحة وذلك لعدة أسباب مثل عدم المباعدة لفترات طويلة بين الولادات والزواج المبكر وتعدد الزوجات وعدم وصول البرنامج الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بالإضافة إلى وصول الرسالة التوعوية إلى الكثير من القرى والتجمعات السكانية، وبعد المراكز عن المناطق السكنية الشعبية وعن بعض القرى،وعدم معرفة الكثير من النساء ببرامج الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الاسرة اضافة الى عدم وجود قابلة أو طبيبة في المراكز الصحي في المناطق الريفية وعدم وجود تثقيف صحي عن الصحة الإنجابية لتوعية الشرائح المجتمعية واهمية الاستفادة من تلك البرامج والوسائل وتوفيرها في المناطق الحضرية والريفية .

الكثير من الدراسات التي أُجريت في أوربا وأمريكا التي أظهرت أن الأطفال من الأسر الكبيرة وذوي الترتيب المتأخر يحصلون على علامات أقل في اختبارات الذكاء والتحصيل الدراسي مقابل تسجيل الأطفال ذوي الترتيب المتقدم علامات ذكاء أعلى.. كما أن أمراض سوء التغذية تنتشر بشكل أوسع في الدول النامية وخاصة في السنوات الأولى من العمر ويغلب مشاهدته في الأسر الكبيرة أو عند الأسر ذوات الولادات المتقاربة وقد يسبب سوء التغذية الموت المباشر خلال السنة الثانية أو الثالثة من العمر كما أن سوء التغذية يؤثر في نمو وتطور الطفل بسبب إيقاف الرضاعة الطبيعية المفاجئ نتيجة الحمل أو الولادة الجديدة وقد أظهرت الدراسات ارتفاع نسبة وفيات الأطفال بسبب الفطام المبكر وخاصة عند حمل الأم.

ويُعتبر الأطفال في الأسر الكبيرة أكثر تعرضاً للأمراض الإنتانية وأمراض الطفيليات ،والأهم أن المباعدة بين المواليد لمدة سنتين على الأقل تمكننا من تلافي خُمس وفيات الأطفال.

إذاً نحن أمام موروث شعبي مكون من عدة معطيات فبعض الرجال يركنون إلى أن زيادة الأطفال هذا هو الصواب وبعض النساء يتشبثن بمقولة (الأولاد أوتاد).. وبسبب غياب الطرح الإعلامي العقلاني المتوازن فإننا نسير (سير السلحفاة) في مسألة الحد من الزيادة السكانية ،وازدحمت المدن بساكنيها بسبب الهجرة إليها ،وتضخمت القرى بشكل غير عقلاني ولم تعد تتسع الأراضي للامتداد العمراني ولا الشوارع لهذا العدد الهائل من السيارات والدراجات. وصرنا أمام خيار لابد منه يتمثل بتخفيض الزيادة إلى أقل نسبة ممكنة وإلا فإننا سنجد أنفسنا امام مشكلة كبيرة لا نستطيع حلها وستدخل البلاد في أزمة كبيرة ستجعل الحكومة غير قادة على الايفاء بمتطلبات تلك الزيادة السكانية الكبيرة في ظل الموارد الشحيحة التي تعاني منها اليمن .

من أجل تحسن الوضع المعيشي للسكان

حسن العزي

كثيرة هي التشريعات والقوانين التي كفلت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمها الحق في الحصول على العمل بل أن منها ماحدد نسبة٥ ٪ من إجمالي الدرجات الوظيفية كحق مكتسب للمؤهلين من هذه الفئة التي لاتتجزاء من هذا المجتمع وما لايختلف علية اثنان أن هذا الحق ليس من باب المحاباة أو المجاملة لفئة استطاعت أن تشق طريقها بكل جدارة ومقدرة لتكون منافسة بما اكتسبته من تدريب وتأهيل إذ أن المعنى من ذلك أن حق توظيف ذوي الإعاقة ليس إحساناً وشفقة تجاه هذه الشريحة وما تزخر به بعض الجهات والمصالح الحكومية أو المؤسسات الخاصة لدليل واضح على مدى الكفاءة والقدرة والتمكن من الأداء الوظيفي والذي يفتقد إليه البعض من الموظفين من غير ذوي الإعاقة

ومع ذلك يظل الحصول على هذا الحق صعب المنال وحلماً يؤرق ذوي الإعاقة وأسرهم وجهات الرعاية والتأهيل لذوي الإعاقة إما لرفض بعض الجهات تطبيق القوانين التي كفلت حقهم في التوظيف وذلك لفكرة مغلوطة لدى بعض مسئولي هذه الجهات والتي رسموها في مخيلتهم عن أن ذوي الإعاقة ليست لديهم الإمكانيات والقدرات التي تمكنهم من أداء أعمالهم ومزاولة وظائفهم وكان الأجدى بهؤلاء وضع سياسات وتدابير تتيح الفرصة لذوي الإعاقة في الحصول على حقهم في العمل على أساس تساوي الفرص وتهيئة الظروف الملائمة من أجل تمكين هذه الشريحة من العيش باستقلالية وتحسين ظروفهم وظروف أسرهم اجتماعيا واقتصاديا وتذليل الصعوبات التي تعيق اندماجهم في المجتمع ومشاركتهم في عملية التنمية ومن هذا المنبر نتوجه لهؤلاء المسؤولين بصحيح العبارة قائلين لهم : إن قدرات ذوي الإعاقة لم تعد تلك القدرات التي تقبع في أفكار البعض منكم بأن كل مايحتاج إليه الشخص من ذوي الاعاقة هو معاش (ضمان اجتماعي) لأن هذه الشريحة باتت اليوم قادرة على العطاء وأصبحت مؤهلة ومنتجة بفضل ماتقدمه مراكز التدريب والتأهيل من دورات تدريبية وتأهيلية جعلت من أفراد هذه الشريحة طاقة فاعلة ومنتجة وقادرة على بناء هذا الوطن المعطاء.

وضع المخلفات على الأرصفة أو الجُزر المخصصة للأشجار والأماكن العامة

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع أو بغرامة مالية لا تقل عن ألف ريال، وتضاعف بتكرار المخالفة

قانون النظافة